

الثالث وهو الذي وقع فيه الطلاق فيخرج على هذا حكم الوجعة الخامسة الثالثة ودوله ويصح
 الكساح الذي يملكه حكم الحبس والطلاق والسكن والافتاق والخلع والطلاق ويزوج الزوج بالتحاق وأربع سوا
 وحكام البيرن مع كونه اعدادها وذلك قوله تعالى قلنا ما فرضنا عليهم في ذنبتهم من عقابٍ العظيم
 العزلة بالتمسك انهم في حق ما لم يفتقر اليه فيكون تقدير المال فيه موكولا الى الزوجين كما ذكره
 الشافعي ووقع على هذا التفسير لفضل العبادة افضل من الاشتغال بالكساح وابطاح ابطاله بالطلاق وكيف
 ما شاء الزوج من جميع وهو في اباح اسأل اثنتي عشرة وحده وجعل عقوبة الكساح قابلا للفسخ بالخلع وكذا
 قوله تعالى حتى تكسر وجعها غاصص في حوز كساح المرأة فلا يترك العمل به بما روي عن ابن عباس عليه السلام
 نكحت نفسها بعد ان وليها كساحه ابطال باطل رقيق من الزنا في حال الطهر ولزم لهم الفقه
 والسكينة ووقع الطلاق والنكاح بعد ان طلقا التثنية على ما ذهب اليه قدما اصابه بخلاف
 ما اختاره الساجرون منهم **واما العام فموان عام** خصصه لبعض وعام لم يخص عنه
 اما العام الذي لم يخص عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في لزوم العمل بالحالة وعلى هذا قلنا اذا قطع السارق بعد ما هلك
 المسروقة وعنده لا يجزى عليه الضمان لا يقطع جزاء جميع ما اكتسب به السارق فان كلمة ما عامه يتناول جميع
 ما اكتسبه السارق ويقتدر بان الضمان يكون بغيره هو المخرج فلا يترك العمل به القياس على الغصب والدليل على ان
 ما عامه ما ذكره في قوله تعالى ان الله تعاد في اللغو الجارية ان كان ما في طنك غلاما فانت حتى فولدت غلاما
 وجارية لا بعد وبنه يقول في قوله تعالى فان لم تدركه من القران فانه عام في جميع ما يتيسر من القران ومن غيره
 يعلم توفيق الجاز على قراءة الفاتحة وجاء في الجملة لا يصلو الا بقراءة الكتاب فعلمنا انما على وجهه في غير
 الكتاب بان يحل الجاز على كل حال يكون مطلق القرارة فوضا يحكم الكتاب قراءة الفاتحة واجبة بحكم الجوز

في قوله تعالى ان الله تعاد في اللغو الجارية ان كان ما في طنك غلاما فانت حتى فولدت غلاما
 وجارية لا بعد وبنه يقول في قوله تعالى فان لم تدركه من القران فانه عام في جميع ما يتيسر من القران
 يعلم توفيق الجاز على قراءة الفاتحة وجاء في الجملة لا يصلو الا بقراءة الكتاب فعلمنا انما على وجهه في غير
 الكتاب بان يحل الجاز على كل حال يكون مطلق القرارة فوضا يحكم الكتاب قراءة الفاتحة واجبة بحكم الجوز

وتأيداً لكونه في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بغير حق الله عليه انما يجب حجة متينة في التسمية عامداً
 وبما في الخبر ان عليه السلام سئل عن متروكة التسمية عامداً فقال كل من تسمي الله تعالى في قلبه
 كل امر مسلم فلا يملك التوفيق ههنا ولا يثبت بها تركها عامداً التمسك بتركها اناساً وحسنها
 بتركها حكم الكتاب في تركها وكذا في قوله تعالى في انكم الذي اذعنكم يقضي بجموعه كماله
 وقادها في تركها لا يحرم التسمية ولا الاملاجة ولا الاملاجات ولا في تركها ولا في تركها
 في تركها **واذا العالم الذي خصه البعض** في تركها انما يجب له ان يتركها مع الاحتمال

فالمراد بالدليل على تخصيص الباقي هو تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى باقي التمسك واحداً
 لا يجوز وانما جاز ذلك لان الخصم في ذلك المخرج البعض من الجملة لا يخرج بعضها لا يشك في الاحتمال
 في تركه معين فانه ان يكون باقياً تحتكم العام وجاهز ان يكون في كل واحد من خصوصياتها
 في تركه فاذ قام الدليل الشرعي انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصم في تركه فانه حائز تخصيصه وانما
 لخصه في بعضها معلوماً من جملة جاز ان يكون معلوماً لا بد له من وجوده في هذا الفرط المعين
 قام الدليل الشرعي على وجود تلك المعلومة في غير هذا الفرط المعين ترجح حجة تخصيصه في تركه بمرجع وجوده

افضل في المطلق والقياس في هذا ما جاز الى ان المطابق من كتاب الله تعالى انما هو
 العمل بالادلة فالزيادة عليه بخبر الواحد والقياس لا يجوز في تركه تعالى فاعسا لوجودهم
 فالما هو هو العمل على الاطلاق في تركه بخبر الواحد والقياس والولاية والتسمية بالخبر ولكن يعمل
 على وجه لا يتغير به حكم الكتاب فيقال العمل بالاطلاق في تركه بحكم الكتاب لية سنة بحكم الخبر وكذا لا بد
 قلنا في قوله تعالى الزانية والرائي فاخلعوا ثيابا واحدة منها مائة جلدة ان الكتاب جعل اجل المائة

انما يجب حجة متينة في التسمية عامداً
 وبما في الخبر ان عليه السلام سئل عن متروكة التسمية عامداً فقال كل من تسمي الله تعالى في قلبه
 كل امر مسلم فلا يملك التوفيق ههنا ولا يثبت بها تركها عامداً التمسك بتركها اناساً وحسنها
 بتركها حكم الكتاب في تركها وكذا في قوله تعالى في انكم الذي اذعنكم يقضي بجموعه كماله
 وقادها في تركها لا يحرم التسمية ولا الاملاجة ولا الاملاجات ولا في تركها ولا في تركها
 في تركها **واذا العالم الذي خصه البعض** في تركها انما يجب له ان يتركها مع الاحتمال
 فالمراد بالدليل على تخصيص الباقي هو تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى باقي التمسك واحداً
 لا يجوز وانما جاز ذلك لان الخصم في ذلك المخرج البعض من الجملة لا يخرج بعضها لا يشك في الاحتمال
 في تركه معين فانه ان يكون باقياً تحتكم العام وجاهز ان يكون في كل واحد من خصوصياتها
 في تركه فاذ قام الدليل الشرعي انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصم في تركه فانه حائز تخصيصه وانما
 لخصه في بعضها معلوماً من جملة جاز ان يكون معلوماً لا بد له من وجوده في هذا الفرط المعين
 قام الدليل الشرعي على وجود تلك المعلومة في غير هذا الفرط المعين ترجح حجة تخصيصه في تركه بمرجع وجوده

انما يجب حجة متينة في التسمية عامداً
 وبما في الخبر ان عليه السلام سئل عن متروكة التسمية عامداً فقال كل من تسمي الله تعالى في قلبه
 كل امر مسلم فلا يملك التوفيق ههنا ولا يثبت بها تركها عامداً التمسك بتركها اناساً وحسنها
 بتركها حكم الكتاب في تركها وكذا في قوله تعالى في انكم الذي اذعنكم يقضي بجموعه كماله
 وقادها في تركها لا يحرم التسمية ولا الاملاجة ولا الاملاجات ولا في تركها ولا في تركها
 في تركها **واذا العالم الذي خصه البعض** في تركها انما يجب له ان يتركها مع الاحتمال
 فالمراد بالدليل على تخصيص الباقي هو تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى باقي التمسك واحداً
 لا يجوز وانما جاز ذلك لان الخصم في ذلك المخرج البعض من الجملة لا يخرج بعضها لا يشك في الاحتمال
 في تركه معين فانه ان يكون باقياً تحتكم العام وجاهز ان يكون في كل واحد من خصوصياتها
 في تركه فاذ قام الدليل الشرعي انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصم في تركه فانه حائز تخصيصه وانما
 لخصه في بعضها معلوماً من جملة جاز ان يكون معلوماً لا بد له من وجوده في هذا الفرط المعين
 قام الدليل الشرعي على وجود تلك المعلومة في غير هذا الفرط المعين ترجح حجة تخصيصه في تركه بمرجع وجوده

حد للوفاء زاد عليه التعريب حد لقوله عليه السلام البكر جلد مائه وتعريب عام بل

بالنظر على وجهه لا يتغير بحكم الكتاب فيكون الجراح أحد شعبا يحكم الكتاب التعريب شرعا سياسة بحكم الخ وكذا

في قوله تعالى وطوفوا بالبيت العتيق مطلقا على الطواف بالبيت فلا زاد على شرط الوضوء والحجر بل يعمل على وجهه لا يتغير بحكم

الكتاب بل يكتفي بكونه مطلقا على الوضوء والحجر بل يعمل على وجهه لا يتغير بحكم الكتاب بل يكتفي بكونه مطلقا على الوضوء والحجر بل يعمل على وجهه لا يتغير بحكم

بلازم وكذلك قوله تعالى ولعزم الركوع فلا زاد على شرط التعديل بحكم الخ ولا يجوز العمل على وجهه لا يتغير بحكم

ووجهه لا يتغير بحكم الكتاب بل يكتفي بكونه مطلقا على الوضوء والحجر بل يعمل على وجهه لا يتغير بحكم الكتاب بل يكتفي بكونه مطلقا على الوضوء والحجر بل يعمل على وجهه لا يتغير بحكم

ويكفي ما خاطبه حتى يطهر فزاد وصافه لأن شرط المصير إلى التيمم مطلق للماء وهذا قد بقي ما يطهر فان قيد

الاضافة فما زال عنه اسم الماء بل قهر في قيد دخل تحت حكم مطلق للماء وكان شرط بقائه على صفة المنة

مراعاة قيد العهد للمطلوع فيه يخرج حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان وامثاله وخروج عن هذه

الماء النجس بقوله تعالى ولكن يرد ليطهره والنجس لا يفسد الطهارة وبهذه الاشعار علم ان الحدث شرط لتنجس

الوضوء فان تحصيل الطهارة بدون وجود الحدث محال قال ابو حنيفة للظاهر ان جامع امراته في خلل

لا يستأنف الاطعم لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا زاد عليه شرط عدم المسوس بالقياس على الصوم بل

يجري على الطلقة والمقيد على قبضه وكذلك قال الرقبة في كفارة الطهار واليمين مطلقة فلا زاد على شرط

الايمان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب مسح الواسع مسح مطلق البعض وقيد بمقدار الماء

بالحجر والكتاب مطلق في انهاء الحرم الغليظة بالكساح وقيد بمقدار يدخل بحيث امراته فزاد قلنا

ان الكتاب ليس مطلقا في باب المسح فان حكم المطلق ان يكون الا في باب فرك كان ايتيا بالماصور به ولا في باب

كاهنه باليسر بات بالماصور به فانه لو مسح على النصف او على الثلثين لا يكفي الكل فوضاؤه فان

الحال اما قد ادخل فقد قال البعض في النكاح في النقص خل على الوطى اذا العقد استفاد من لفظ الوطى
وهذا قول السائل وقد لا يحضر قيد النكاح ثبت بالخبر وجعل من الشهادة فلا يكون ثم قيد كتاب
المختار فصل في المشرط والمأول المشرط ما وضع لمعينين مختلفين او لعان مختلفة للعقاة
في النكاحية فانها مشأول الالة واليفية والمشرط يتناول ما قبل عقد البيع وكوكيل المار وقولنا ما بين فانه دخل
الين وان كان في حكم المشرط انه لا تعين الواجب ما داه سقط اعتبار ارادة غيره وهذا البيع للعالمين
ان لفظ القهر المذكور في ذلك لانه تعام على الماع في المشرط وهو من حيث ادخل في المشرط من حيث المشرط وقاد
مخرج من هذا اذا قيل في المشرط فلا بد من موافق على من قبل ان يملك الوصف في حق الفريقين
البيع سبها عدم الرجوع وقال ابو حنيفة اذا قال الزوجية انت على مثل ان يكون مظاهر لان
مشرطه بين الكرامة والحكمة فلا يترج حجة الحكمة الالبانية وعلى هذا قلنا لا يجب النظر في جزاء القبول
فجره مثل ما قلنا لم البيع لان المشرط بين النكاحية وبين المثل معنى وهو القيمة وقد اريدنا
المثل حيث المعنى بهذا النص في قول الحكم والعصفور ونحوها بالاتفاق فلا يراد المثل رجعت
انما نعوم المشرط كاصلا وليسقط اعتبار الصعوبة لاستحالة البيع فارجع بعض وجوه المشرط فقا
الرجوع من اوجهم المأول وجوب العمل به بين احوال الخطأ ومثاله في كفايات ما قبل ان يملك المثل
في البيع كان على الب فقد البلد وذلك بطريق التاويل ولو كانت القوة مختلفة فسد البيع كما
وصل الاقراء على الحيض في النكاح في الالة على الوطى خل الكفايات حال مباداة الطلاق على الطلاق
من هذا القبيل وعلى هذا قلنا الدين المانع من الزكاة يصرف الى المائتين فصدا المدينين وفتح
على هذا قلنا اذا تزوج امرأة على نصيب له نصيبا من العم وقها من الدراهم يصرف الدين الى الدراهم

فقد وردنا في هذا اليوم من بلادهم انهم قد
اتواكم في هذا اليوم من بلادهم انهم قد

حتى لو حال عليه الحول يوجب الزكاة عند لا ونصاب الغنم ولا تجب في الدارهم ولو ترجع بعض
وجه للمشتري كبيان من قبل المتكلم كان مقهورا وحكي أن في العمل يقيدها مثله إذا قال
عاشرة دrahm من نقد بخارافقوا له من نقد بخار تفسيره فلو كان ذلك مكان منصرفا إلى الغنا

نقد البلد بطريق التأويل في ترجح المفسر فإن يجب نقد البلد **فصل في الحقيقة**
 والمجاز كل لفظ وضعه واضع اللغة بآثاره شي في حقيقة له ولو استعمل في غير ذلك

مجلد الاحقیقۃ فی الحقیقۃ مع المجاز لا یجتمعا ان ارادة من لفظ واحد حالة واحدة وهذا لما
اريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام لا یتبعو الدھم بالدھن ولا الصاع بالصاع بالاضافة

سقط اعتبارا من غير الصانع حتى جاز بيع الواحد منه بالآخرين وما ارى اذ الواقع من اية الملائمة
سقط اعتبارا من غير الصانع حتى جاز بيع الواحد منه بالآخرين وما ارى اذ الواقع من اية الملائمة
سقط اعتبارا من غير الصانع حتى جاز بيع الواحد منه بالآخرين وما ارى اذ الواقع من اية الملائمة

٥٤
 لا امان ولو استامنوا على امهاتهم لا يثبت لاما ان فتح الحيات وعلى هذا قلنا اذا اوصى
 ٥٥
 فوفلان لا تدخل المصاهير بالفجر فحكم الوصية ولو اوصى لغير ولد له بنون وبنو بنيه

انت الوصية لبيته وبنو بني بية قال اصحابنا الوخلف لا ينكح فلانه وهي لعنبيه كان ذلك
على العقد حتى لو تزوجها لا ينجح وان قال لا خلف لا يضيع قدمه في دار فلان ينجح لو دخلها

فيا اورا كما وكذا لك لو حلف لا يكر دار فلان تحت لو كانت الدار ملكا فلان او كانت بابا
 ووضعت القدم في الدار بما في الحقيقة من الدار كما كان ١٢
 عان و ذلك جمع بين الحقيقة والمجاز وكذا لك لو قال عبيد خرموم يقيم فلان فقدم
 انك قد انقضا آخر بوضعت قدمه تحتها لا تحت مرمى

[illegible][illegible]

[illegible]

وان لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسه امشاله اذا قال العبد وهو كبر سنانه هذا لى ان يصير له الجار عند
 الحق اليه الحقيقة وعنده بصائر الجار حتى يعق العبد وهذا يخرج الحكم وقوله له على العلى وعلى هذا
 وقوله عبدا وحر لا يلزم على هذا اذ قال الامارة هذا ابني ولما نزع من غير حيث لا يحرم عليه ولا يحل
 جازا من الطلاق سواء كانت المرأة صغرى سنانه او كبرى لان هذا اللفظ الوضوح معناه كان منافع التكاثر فيكون
 منافع الحكم وهو الطلاق لا استعارة مع وجوب التناهي في قوله هذا ابني فان التناهي لا يتصور
 للاب بل يثبت الملك له ثم يعق عليه **فصل** في تعريف الاستعارة اعلم ان الاستعارة في احكام الشرع
 يطبق على ما لا يوجب الاتصال بين العلة والحكم والثاني لوجوب الاتصال بين السبب والحكم فالاول
 صحة الاستعارة من الطرفين والثاني يوجب صحة احد الطرفين وهو استعارة الاصل للفرع مثله ان يقول
 اسكت عبدك فخرج فملك نصف العبد فله ثم ملك نصف الاخلاص يعق اذ لو تجتمع في الملك العبد وال
 ارشيت عبدا فهو حر فاشترى نصفه العبد فبانه ثم اشترى النصف الاخر عتق النصف الثاني وعق بالملك
 او بالشر الملك صحت نيته بطريق الجواز لان الشراء علة والملك حكمه فمما لا يتعارف بين العلة والعلو من
 الاخر فيكون تخفيفا في حقه لا يصح نحو القضاء خاصة بمعنى التهمة لا لعدم صحة الاستعارة ومثال الثاني
 لانه ان حرته وتوابعه الطلاق يصح لان تحرير حقيقة يوجب ملك البضع بوابطه زوال ملك الرقة
 سببا محضا زوال ملك المتعة فجاز ان يستعار الطلاق الذي هو من الملك للمتعة ولا يقال لوجوب
 على الطلاق لوجوب ان يكون الطلاق الواقع رجعا كصريح الطلاق لا نأقولا لا نجعله مجازا
 لان من يملك الملك المتعة وذلك في المائت اذ الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندها ولو قال لا تستعارة
 الشر لا يصح الاصل جازا ان يشرى الفرع لما الفرع لا يجوز ان يثبت به الاصل على هذا نقول في عقد التكاثر
 بلفظ

في قوله عبدا وحر لا يلزم على هذا اذ قال الامارة هذا ابني ولما نزع من غير حيث لا يحرم عليه ولا يحل
 جازا من الطلاق سواء كانت المرأة صغرى سنانه او كبرى لان هذا اللفظ الوضوح معناه كان منافع التكاثر فيكون
 منافع الحكم وهو الطلاق لا استعارة مع وجوب التناهي في قوله هذا ابني فان التناهي لا يتصور
 للاب بل يثبت الملك له ثم يعق عليه **فصل** في تعريف الاستعارة اعلم ان الاستعارة في احكام الشرع
 يطبق على ما لا يوجب الاتصال بين العلة والحكم والثاني لوجوب الاتصال بين السبب والحكم فالاول
 صحة الاستعارة من الطرفين والثاني يوجب صحة احد الطرفين وهو استعارة الاصل للفرع مثله ان يقول
 اسكت عبدك فخرج فملك نصف العبد فله ثم ملك نصف الاخلاص يعق اذ لو تجتمع في الملك العبد وال
 ارشيت عبدا فهو حر فاشترى نصفه العبد فبانه ثم اشترى النصف الاخر عتق النصف الثاني وعق بالملك
 او بالشر الملك صحت نيته بطريق الجواز لان الشراء علة والملك حكمه فمما لا يتعارف بين العلة والعلو من
 الاخر فيكون تخفيفا في حقه لا يصح نحو القضاء خاصة بمعنى التهمة لا لعدم صحة الاستعارة ومثال الثاني
 لانه ان حرته وتوابعه الطلاق يصح لان تحرير حقيقة يوجب ملك البضع بوابطه زوال ملك الرقة
 سببا محضا زوال ملك المتعة فجاز ان يستعار الطلاق الذي هو من الملك للمتعة ولا يقال لوجوب
 على الطلاق لوجوب ان يكون الطلاق الواقع رجعا كصريح الطلاق لا نأقولا لا نجعله مجازا
 لان من يملك الملك المتعة وذلك في المائت اذ الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندها ولو قال لا تستعارة
 الشر لا يصح الاصل جازا ان يشرى الفرع لما الفرع لا يجوز ان يثبت به الاصل على هذا نقول في عقد التكاثر
 بلفظ

والله تعالى والجميع لان الهبة بحقيقة الترتيب الذي هو ان الله تعالى لا يملك ان يخلق ما يشاء

لثبوت تلك الحقيقة فان استعار التكاليف وكذلك لفظ الله تعالى والجميع ولا تفكر في الاستعداد

الجميع والالهة لفظ التكليف في كل شيء يكون العمل مستعدا للحوار لا يحتاج فيه الى شيء لا يملك

انما الحقيقة شهادتها للحوار عند ما كانت في الحوار في صياغة التكاليف لفظ الهبة مع ان عليك الحق

والهبة محالة لانقر ذلك مكر في الحقيقة لان الله تعالى لا يملك ان يخلق ما يشاء

فصل في الصحيح

انه من حيث ثبوت معناه باق لا يمكن ان يكون له ان يخلق ما يشاء ولا يستعني به الله تعالى

لان الله تعالى لا يملك ان يخلق ما يشاء ولا يستعني به الله تعالى

انت حار من ذلك ويلزم ان هذا قلنا ان الله تعالى لا يملك ان يخلق ما يشاء

الظاهر به والله تعالى فيه قوله لا يملك ان يخلق ما يشاء ولا يستعني به الله تعالى

وعلى هذا يخرج المسائل على الدين من جوابها قبل الوقت والله القوي العظيم واحد وامامة النبي

المتوحد من جواز مبدؤ خوف تلك القسور والعصيان والوضوء والعبادة والحياء وحسن

الطهارات والكلية هي المستمرة معناه والحال قبل ان يصير مستعانا بغيره الكفاية والكفاية هي

وجود الية او بلاكه الحال الذي لا بد له من دليل يؤول به الردود ويرجع به بعض الوجوه ولهذا المعنى

السنة والشرعية في ذلك لظلال ومعنى التردد واستعداد الية الى الية من الية لظلال ومعنى

حكم الكفاية ومعنى عدم كفاية الية ولو جرد معنى التردد في الكفاية لا يقيم بها الغير ان معنى الية على كفاية

الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح

الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح

الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح

الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح

الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح

هذا هو الحق الذي لا يملك ان يخلق ما يشاء ولا يستعني به الله تعالى
الظاهر به والله تعالى فيه قوله لا يملك ان يخلق ما يشاء ولا يستعني به الله تعالى
وعلى هذا يخرج المسائل على الدين من جوابها قبل الوقت والله القوي العظيم واحد وامامة النبي
المتوحد من جواز مبدؤ خوف تلك القسور والعصيان والوضوء والعبادة والحياء وحسن
الطهارات والكلية هي المستمرة معناه والحال قبل ان يصير مستعانا بغيره الكفاية والكفاية هي
وجود الية او بلاكه الحال الذي لا بد له من دليل يؤول به الردود ويرجع به بعض الوجوه ولهذا المعنى
السنة والشرعية في ذلك لظلال ومعنى التردد واستعداد الية الى الية من الية لظلال ومعنى
حكم الكفاية ومعنى عدم كفاية الية ولو جرد معنى التردد في الكفاية لا يقيم بها الغير ان معنى الية على كفاية
الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح
الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح
الزوايا السيرة لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح في الكفاية لا يقيم عليها كمال ذلك لفظ الصريح

[illegible]

[illegible]

وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا۔

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين
والجنت المصطفی
والآل الطیبین
والسالمین
والقسطین
والعزیزین
والجبارین
والقادرین
والمتکبرین
والجلیلین
والعظیمین
والغفارین
والرحمن الرحیم
والعزیز الجبار
والقادر المتکبر
والجلیل العظیم
والغفار الرحیم
والصلاة والسلام
على سيد المرسلين
والجنت المصطفى
والآل الطيبين
والسالمين
والقسطين
والعزیزين
والجبارين
والقادرين
والمتکبرين
والجلیلين
والعظیمين
والغفارين
والرحمن الرحيم
والعزیز الجبار
والقادر المتکبر
والجلیل العظیم
والغفار الرحيم

المستحقين لهذا الجلال والعدين وهم الولد فان الملك يملكها كامل ويهدى له وحى المديرة وهم الذين

واما نقصان الرق من حيث انه نزل لأبجالة وعلى هذا قلنا واعتق المكاتب
 الحرة يبار الله الرق فاذا كان الرق في المكاتب كاملا كان تحريره تحريرا صحيحا
 الوجه وفي المذهب دام الولد ما كان الرق ناقصا لا يكون التحرر تحريرا صحيحا والثاني
 الوجه في الحقيقة بطلان الحقيقة بطلان الكلام قال في السير الكبير اذا قال المبتاع لله في بطلان
 الرق لا يبرأ من كونه رقيقا لا يكون اسنادا لوقال الرق امان امان فقال المسلمون انما
 لو قال امان استعما ما تلقى عبدا ولا يبرأ حتى يرد له لا يكون اسنادا لوقال استبرأه امان
 فاشترى ما له عياد والسلام لا يجوز ولو قال استبرأه امان فاشترى ما له عياد
 لا يكون عن الكل وعلى هذا قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم
 فامقلوه ثم اقلوه فان في احدى جناحيه داء وفي الآخر داء فامقلوه ثم اقلوه
 دل سياق الكلام على ان المقل للذبح لا الذي عناه الامر بتعديدها للشرع فلا يكون للاستبرأ
 انما الصدقات للفقراء عتقها عنهم من بلذ في الصدقات يدل على ان ذكر الاصناف
 لقطع طعامهم من الصدقات لبيان للصارف لها فلا يتوقف الخروج عن العدة
 الاداء الى الكل والواقع قديرك الحقيقة بطلان له من قبل المتكلم مثاله قوله تعالى فليؤن
 من شاء فليكرم ذلك لان الله تعا حكيما والكه قبيح والحكيم لا يامره بقتل
 دلالة اللفظ على الامر بحكمه الامر على هذا قلنا اذا وكل بشراء اللحم فان كان مسافرا
 الى الطريق فهو على المطبخ او على الشواء ان كان صاحب منزله فله ان يبيعه ومن هذا

ولو فرضنا انما لا يعتد بالعاقدين عن السعي الى الجمعة بان كان في سفينة تجرى الى الجحيم
لا يكون البيع وعلى هذا اقلنا اذ حلف لا يضرب امراته قد شربها او عضها او ختمها
او علي ان الحكم بدروس الحق ١١٢
حلف ان كان بوجه الاياد ولو وجد صورة الضرب ومدا لشعر عند المفاصل دون
الايد ١١٣
لا يلام لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلان اضربه بعد موته لا يحنث لا يجرى له معنى
الضرب وهو الاياد وكذا حلف لا يتكلم فلان تكلم بعد موته لا يحنث لعدم الافهام وبما
يكون معنى يقال اذ حلف لا ياكل لحما فاكل لحم السك والجود لا يحنث ولو اكل لحم الخنزير والافان
يحنث لان العالو بالول السك يعلم ان الحامل على هذا اليمين انما هو الاحتراز عما يشاء من
تناول الدواب في ذلك والحكم على ذلك واما المقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق معنى النص
الا به كان النص اقضاء ليصح في نفسه معناه مثاله في الشرعيات قوله انت طلاق
هنا انت للراءة الا ان النعت يقيض الصبر على المصير بطريق الاقتضاء واذا قال اعتق
عبدك عني بالف درهم فقال اعتقت وقع الفتوى عن الامر فيجب عليه الالف ولو كان
الامر بوي به الكفارة يقع عما سوى وذلك لان قوله اعتقه عني بالف درهم يقتضي
الاعتق قوله بعه مني بالف ثم كن وكيلي بالاعتناق واعتقه عني فينبئ البيع بطريق الا
ويثبت القبول كذلك لانه كمن في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتق عبدك عني بغير
فقال اعتقت يقع الفتوى عن الامر ويكون هذا مقتضى الية والتوكيل ولا يحتاج فيه الى
لانه بمنزلة القبول باب البيع ولكن انقول القبول في باب البيع فلا يشترط البيع اقضاء اثبتنا القبول ضرورة بخلاف
في باب الية فانه ليس بركن في الية ليكون الحكم بالية بطريق الاقتضاء حكما بالقبول

اليمين بان كان في سفينة تجرى الى الجحيم
لا يكون البيع وعلى هذا اقلنا اذ حلف لا يضرب امراته قد شربها او عضها او ختمها
او علي ان الحكم بدروس الحق ١١٢
حلف ان كان بوجه الاياد ولو وجد صورة الضرب ومدا لشعر عند المفاصل دون
الايد ١١٣
لا يلام لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلان اضربه بعد موته لا يحنث لا يجرى له معنى
الضرب وهو الاياد وكذا حلف لا يتكلم فلان تكلم بعد موته لا يحنث لعدم الافهام وبما
يكون معنى يقال اذ حلف لا ياكل لحما فاكل لحم السك والجود لا يحنث ولو اكل لحم الخنزير والافان
يحنث لان العالو بالول السك يعلم ان الحامل على هذا اليمين انما هو الاحتراز عما يشاء من
تناول الدواب في ذلك والحكم على ذلك واما المقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق معنى النص
الا به كان النص اقضاء ليصح في نفسه معناه مثاله في الشرعيات قوله انت طلاق
هنا انت للراءة الا ان النعت يقيض الصبر على المصير بطريق الاقتضاء واذا قال اعتق
عبدك عني بالف درهم فقال اعتقت وقع الفتوى عن الامر فيجب عليه الالف ولو كان
الامر بوي به الكفارة يقع عما سوى وذلك لان قوله اعتقه عني بالف درهم يقتضي
الاعتق قوله بعه مني بالف ثم كن وكيلي بالاعتناق واعتقه عني فينبئ البيع بطريق الا
ويثبت القبول كذلك لانه كمن في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال اعتق عبدك عني بغير
فقال اعتقت يقع الفتوى عن الامر ويكون هذا مقتضى الية والتوكيل ولا يحتاج فيه الى
لانه بمنزلة القبول باب البيع ولكن انقول القبول في باب البيع فلا يشترط البيع اقضاء اثبتنا القبول ضرورة بخلاف
في باب الية فانه ليس بركن في الية ليكون الحكم بالية بطريق الاقتضاء حكما بالقبول

فصل في بيان ما لا يثبت بغيره

وحكم المصطفى انه يثبت بغيره الضرورة فيقد بغير الضرورة وهكذا قلنا اذا لم يثبت

ووقع به الثالث لا يصح لان الطلاق فيقد بغيره كذا بطريق الاقتصار فيقد بغيره الضر

توقع بالو كذا فيقد بغيره كذا في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان اكلت وبيوت

به طعنا ادون طعنا لا يصح لان الاكل يقتضي طعنا فلو كان ذلك ثابتا بطريق الاقتصار

بقدر الضرورة والضرورة ترتفع بالقر والطلاق لا يقتضي عن الضرر للطلاق

يعتمد العموم ولو لم يجد الدخول العقد ونحوه الطلاق فيقع الطلاق اقتصاره لا

يقتضي سبب الطلاق فيقد الطلاق موجود لضرورة ولهذا كان الواقع رجحان

خبره اليقينة زيادة على قد الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتصار ولا يقع الا ولادة

للاذي بنا **فصل في الامور في اللغة** لا القائل الغيرة افعلا وفي الشرع تصرف الزام

الفعل على الغيرة وذكر بعض الائمة ان المراد بالامر يختص بهذه الصيغة واستعمال

معناه ان حقيقة الامر يختص بهذه الصيغة فان الله تعالى يتكلم في الامر عندنا وكلامه

امر وفي البناء واختيار واستعمال وجود هذه الصيغة في الازل واستعمال ايضا

معناه ان المراد بالامر للامر يختص بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر

الفعل على العبد وهو معنى الابتلاء عندنا وقد ثبت الوجوب بدون هذه الصيغة

البناء وجبا لا يمان على من لم يتكلم الدعوة بدون ورد للسمع في ابو حنيفة ولو لم يثبت

بهو لا وجب العقلاء معرفة يعقوبهم فيقول في المراد بالامر يختص بهذه الصيغة

في حق العبد في الشرعيات حتى لا يكون فعل الوسول بمرارة قوله افعلا ولا يلزم اعتقا

فانما لا يلزم الاعتقاد في الاصل لا يستوفى على

الاجابة في الشرع في الاصل لا يستوفى على

الاجابة في الشرع في الاصل لا يستوفى على

الاجابة في الشرع في الاصل لا يستوفى على

الاجابة في الشرع في الاصل لا يستوفى على

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like "فصل في...", "الامر...", and "الضرورة...".

بسم الله الرحمن الرحيم

الوجوب به والمتابعة في افعاله عليه السلام انما تجب عند اللواظبة وانقاء دليل

فصل

الاختصاص في الناس في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

اللزوم يخرج مقتضاها ذوق القرآن فاستعملوا له وانصتوا لعلكم تهتدون وقوله تعاوانه

هذه الشبهة فتكون تأمل الظاهر والصحيح للذهب بالموجبة الجواب لا اذا قام الدليل على

الضرب وهو ترك الامر معصية كما ان الاتيان طاعة قال الجاهلي عليه الطغت كامر بك

في الامور المحرمة بذلك فافهموا حوك طاعتهم وان عاصوا فاعصوا عصى الله والعصاة

يصلح الحق والشرع سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم الاتيان انما يكون بقدر ولاية الامر على

المخاطوب وهذا اذا وجهت صيغة الامر الى من لا يلزمه طاعتك اصلا ولا يكون ذلك في حق

الذاتية ولذا وجهتها الى من يلزمه طاعتك من العبد لزمه الاتيان لا محالة حتى لو تركه

يستحق العقاب عفا وشرعا فاعلم هذا فان لزوم الاتيان بقدر ولاية الامر اذا ثبت

هذا فنقول ان الله تعالى كما لا يخفى في كل جزء من لجزء العالم وله التصرف كيف شاء ورا

فاذا ثبت ان من له الملك القاصر العبد كان ترك الاتيان سببا للعقاب فما اظنك

فصل

في ترك امر من وجب من العدم وادراكك شايب الزعم الامر بالفعل لا يقتضي

التكرار ولهذا قلنا لو لم يطلو امر في قطرها العكس ثم توجه الى كل ليس الموكيل ان

بالامر الاول ثانيا ولو قال زوجي امرأة لا ستاوه هذا تزويجا عا بعد اخرى ولو قال العبد

تزوج لا ستاوه ذلك الامر واجدة لان الامر بالفعل طلب تحقيق الفعل على سبيل الاختصاص

فان قوله اضرب مختص من قوله اجعل فعل الضرب والمختص من الكلام والمطول

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

هذا هو الوجه في وجوب الاتيان بالامر في الامور اللواظبة المحرمة القرينة الدالة على اللزوم

[illegible][illegible]

لكن كونه ثمان نية التبرع في حوائله كالجذب ولو قال العبد تبرع ببيع عني وبيع المنة
طونوز الثمن صح نيته لا ذلك كل الجشع العبد لا يتبرع على هذا أصل ذكرنا العبد
فان ذلك لم يثبت بالامر بل بتكرار استباحها التي تبيتها الوجوب ولا امر يطلب دأرا واجب

الذمة بسبب ما يولد لا بتمام الحمل الرجوع بمنزلة قول الرجل أعتقك المبيع وانفقته الزوجة
 فإذا وجبت للعبادة نسيبها فتوجه الأمر لا دعا ما وجب من عليه ثم الأمر لا يتناول الجنس تينا
 جنس ما وجب عليه ومثاله ما يقع النكاح في وقت الظاهر هو الظاهر فتوجه الأمر لا ذلك الوالي
 ثم

اذا تكرار الوقت تكرر الواجب في تناول الامر لك الواجب الاخر ضرورة تساوله كل الجنب الواجب
عليه صلوة فكان تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا يطري ان الامر يقتضي التكرار فحين

للمأمنه بان حلقه عن الوقت ومقدبه وحكم المطلق ان يكون الاداء واجباً على الترتيب بشرط
ان لا يفترق في العمر وعلى هذا قال محمد بن الجاعم لو نذر ان يعتكف شهر الى ان يعتكف اى شهر يشاء
ولو نذر ان يصوم شهر الى ان يصوم اى شهر يشاء وفى الزكاة وضد قول الغيط والعشر للزهري
معلوم انه لا يصير بل الأخير مقرراً فان له ذلك النص فلهذا الواجب والكفاية اذ فيه ما له وضمان
معلوم ان لا يصير بل الأخير مقرراً فان له ذلك النص فلهذا الواجب والكفاية اذ فيه ما له وضمان

كثيرا بالصوم وعلى هذا لا يجوز قضاء الصلوة في صلاة الكسوف لانها واجب فطرية لا ولاية فيها

[A dense, vertical manuscript page from a Persian or Arabic source, featuring intricate calligraphy in black ink on aged paper. The text is written in a cursive style, likely Nasta'liq or similar, and covers most of the page area.]

مجلسه ۱۱۱

بجوده مسره حي بن جبرها بالقتل ولوسم العبد مباح الدم بمجنأية عند الغاصب او عند البايع

بجوده مسره حي بن جبرها بالقتل ولوسم العبد مباح الدم بمجنأية عند الغاصب او عند البايع

بجوده مسره حي بن جبرها بالقتل ولوسم العبد مباح الدم بمجنأية عند الغاصب او عند البايع

[illegible][illegible]

[A large, dense handwritten note in Arabic script, likely a commentary or correction, covering the bottom half of the page.]

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional legal rulings related to the main text.

ومعينة الغير وشكوكه وحكم الحام والبيع بغيره ولا يجوز له ان يبيع حله الصريح موجب حرم
التصرف في البيع بغيره فاما ما في البيع بثبوت الملك وموجبته التي حرمه تصرف
وتدليك البيع بينهما ان يثبت الملك ويحرم التصرف في الميراث لوجوه بعينها ملك السلم في حقه وفي
ويحرم التصرف في هذا قبل ان يذبح يوم يوم النحر والايام التي يذبح فيها ولا يذبح يوم مشر
وكذلك لو تولى بالصلوة في الاوقات المكرهه يصح له ذلك في عبادته مشروعه المذكور ان الذي يذبح في الصلوة
مشروعه وهذا على الوجه في الفل فانه الاوقات المبهمة بالبيع وان كان الحرام ليس لازم للزوم الا
لوضوح حقه في الصلوة بان فاع التمسك بها ولو كان امكنه الاتمام بدون الكراهة وبه فان
صوم يوم العيد فانه لو شرع فيه لايذمه عندنا في حقيقته ومحمد لان الاتمام لا يفقد عن ايها الحرام
ومن هذا النوع وطى الحائض الذي عن قربانها باعتبار الاذكار له تعالى سئلوا عن المحض قل هو
فاعتزلوا النساء في الحج ولا تقربوهن حتى يطهرن ولهذا لا يترتب الاحكام على الطهر فيجب به لصان الوا
وتحل المرأة للرجع الاول لا يثبت به حكم الحجر والعداء والنفقة ولو استعنت عن النكاح لاجل الصلوة كانت
عندها فلا تخفى النفقة ووجه الفعل انما في ترتيب الاحكام سئلوا عن المحض قل هو
والاصطفا يقيس من مفسرة والذبح يسكن من مفسرة والصلوة في الارض المخصوصة والبيع
لنساء فانه يترتب حكم على هذه الصلوة فمع اسمائها على الحرمة وباعتبار هذا الصلوة قلنا في قوله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة الا انهم لم ينفوا الشهادة فمع هذا الصلوة لا تقبلوا لهم شهادة لان النبي عن قول
يعملوا الشهادة محال وانما القبول شهادة لم ينفوا لان عدم الشهادة صلاوا على هذا لا يجب
لان ذلك اذا والشهادة ولا ادفع القسوة **فصل** في تعريف طريق للاراد بالضموم اعلم ان معرفة

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the legal discourse or providing further examples and explanations.

Handwritten marginal notes at the bottom right, likely concluding the discussion or providing a summary of the points made.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, written in a cursive script, possibly a later addition or a different commentary.

بأنصور طريقاً منها أن اللفظ إذا كان حقيقة لمعنى محال لا في الحقيقة بل في ما قاله علماء
المتن المحلقة من ماء الزنا يحرم على الزناحي وقول الشافعي محل الصحة فأقول لأنها مبتدئة حقيقة قيد
تحت قوله تعارضت عليكم أمواتكم وبناتكم وتفرق منه الأحكام على الذين هم من الوطى وجوابه ولو زوم
وحيث إن التوارث ودولية النعم عن خروج الكبروز ومنه أن أحد الزوجين إذا أوجبه خصماً في النكاح الإخفا
على الأيسار من الخصم فله في قوله تعالى ولا تستم النساء فالملامسة لو حملت على الوقاع كان النص
في صورة وجوده ولو حملت على السب ألبس كان الشر خصوصاً به في كثير من النصوص فإن من المحال والطفلة
للصغيرة جداً غير ناقض للوضوء في أصح قول الشافعي وتفرق منه الأحكام على الذين هم من الوطى من إباحة الصلوة
ومن المصحف دخول المسجد وصحة الإمامة ولو زوم التيمم عند عدم الماء وتذكر في أثناء الصلوة ومنها
أن النص إذا قرئ بقرآنين أو روي برويتين كان العمل به على وجوب كون عماداً للوجين أو مثله في قوله تعالى
وأرجلكم قرئ بالنصب عطفاً على المفسر بالخفض عطفاً على المسح فقلت بالتحقق في حالة التحقق في حالة التحقق
وباعتبار هذا المعنى قال البعض جواز السجدة بالكاتب كذلك قوله تعالى حتى يطهر قرئ بالتشديد والتخفيف
بقراءة التخفيف فيما إذا كان أياماً عشرة وبقراءة التشديد فيما إذا كان أياماً دون عشرة وعلى هذا القول
إذا انقطع دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئ الحائض حتى يعتد بها كمال الطهارة ثبت بالاستئصال ولو
دمها عشرة أيام حاروطها قبل الغسل أن طهر الطهارة ثبت بانقطاع الدم ولهذا قلنا إذا انقطع دم الحيض عشرة
أيام في خروقت الصلوة قلنا ما فرضت الوقت وإنما يقع من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
أقل من عشرة أيام في خروقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه وتحريم للصلوة لزمتها
الفريضة ولا فلا شتر نكاحاً من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تيسيراً على مواضع الخلاف في هذا النوع

فإن كان اللفظ حقيقة لمعنى محال لا في الحقيقة بل في ما قاله علماء
المتن المحلقة من ماء الزنا يحرم على الزناحي وقول الشافعي محل الصحة فأقول لأنها مبتدئة حقيقة قيد
تحت قوله تعارضت عليكم أمواتكم وبناتكم وتفرق منه الأحكام على الذين هم من الوطى وجوابه ولو زوم
وحيث إن التوارث ودولية النعم عن خروج الكبروز ومنه أن أحد الزوجين إذا أوجبه خصماً في النكاح الإخفا
على الأيسار من الخصم فله في قوله تعالى ولا تستم النساء فالملامسة لو حملت على الوقاع كان النص
في صورة وجوده ولو حملت على السب ألبس كان الشر خصوصاً به في كثير من النصوص فإن من المحال والطفلة
للصغيرة جداً غير ناقض للوضوء في أصح قول الشافعي وتفرق منه الأحكام على الذين هم من الوطى من إباحة الصلوة
ومن المصحف دخول المسجد وصحة الإمامة ولو زوم التيمم عند عدم الماء وتذكر في أثناء الصلوة ومنها
أن النص إذا قرئ بقرآنين أو روي برويتين كان العمل به على وجوب كون عماداً للوجين أو مثله في قوله تعالى
وأرجلكم قرئ بالنصب عطفاً على المفسر بالخفض عطفاً على المسح فقلت بالتحقق في حالة التحقق في حالة التحقق
وباعتبار هذا المعنى قال البعض جواز السجدة بالكاتب كذلك قوله تعالى حتى يطهر قرئ بالتشديد والتخفيف
بقراءة التخفيف فيما إذا كان أياماً عشرة وبقراءة التشديد فيما إذا كان أياماً دون عشرة وعلى هذا القول
إذا انقطع دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئ الحائض حتى يعتد بها كمال الطهارة ثبت بالاستئصال ولو
دمها عشرة أيام حاروطها قبل الغسل أن طهر الطهارة ثبت بانقطاع الدم ولهذا قلنا إذا انقطع دم الحيض عشرة
أيام في خروقت الصلوة قلنا ما فرضت الوقت وإنما يقع من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
أقل من عشرة أيام في خروقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه وتحريم للصلوة لزمتها
الفريضة ولا فلا شتر نكاحاً من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تيسيراً على مواضع الخلاف في هذا النوع

فإن كان اللفظ حقيقة لمعنى محال لا في الحقيقة بل في ما قاله علماء
المتن المحلقة من ماء الزنا يحرم على الزناحي وقول الشافعي محل الصحة فأقول لأنها مبتدئة حقيقة قيد
تحت قوله تعارضت عليكم أمواتكم وبناتكم وتفرق منه الأحكام على الذين هم من الوطى وجوابه ولو زوم
وحيث إن التوارث ودولية النعم عن خروج الكبروز ومنه أن أحد الزوجين إذا أوجبه خصماً في النكاح الإخفا
على الأيسار من الخصم فله في قوله تعالى ولا تستم النساء فالملامسة لو حملت على الوقاع كان النص
في صورة وجوده ولو حملت على السب ألبس كان الشر خصوصاً به في كثير من النصوص فإن من المحال والطفلة
للصغيرة جداً غير ناقض للوضوء في أصح قول الشافعي وتفرق منه الأحكام على الذين هم من الوطى من إباحة الصلوة
ومن المصحف دخول المسجد وصحة الإمامة ولو زوم التيمم عند عدم الماء وتذكر في أثناء الصلوة ومنها
أن النص إذا قرئ بقرآنين أو روي برويتين كان العمل به على وجوب كون عماداً للوجين أو مثله في قوله تعالى
وأرجلكم قرئ بالنصب عطفاً على المفسر بالخفض عطفاً على المسح فقلت بالتحقق في حالة التحقق في حالة التحقق
وباعتبار هذا المعنى قال البعض جواز السجدة بالكاتب كذلك قوله تعالى حتى يطهر قرئ بالتشديد والتخفيف
بقراءة التخفيف فيما إذا كان أياماً عشرة وبقراءة التشديد فيما إذا كان أياماً دون عشرة وعلى هذا القول
إذا انقطع دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئ الحائض حتى يعتد بها كمال الطهارة ثبت بالاستئصال ولو
دمها عشرة أيام حاروطها قبل الغسل أن طهر الطهارة ثبت بانقطاع الدم ولهذا قلنا إذا انقطع دم الحيض عشرة
أيام في خروقت الصلوة قلنا ما فرضت الوقت وإنما يقع من الوقت مقدار ما يغتسل فيه ولو انقطع
أقل من عشرة أيام في خروقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما يغتسل فيه وتحريم للصلوة لزمتها
الفريضة ولا فلا شتر نكاحاً من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تيسيراً على مواضع الخلاف في هذا النوع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

الصفحة ١٠ من ١٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. (سورة الفلق)

الوطيفة لجميع اليد وخذوا قلنا الزكية من العور لان كلمة التي قوله عليه السلام عن الرجل ياتي الزانية فانه

فأمره بالإسقاط قبل ذلك في الحكم وقدر يقيد به إلى تسليم الحكم إلى العادة وتختلف قبل ذلك إلى أن لا يكون له طاعة أو غير ذلك

لا يصح الطلاق في المأنة بخلافه لأن ذكر الشرح لا يصح الحكم ولا سقاه شرعا والطاوي يقول النكاح

تخليق فعل عليه **فضل** كلمة على الالتزام وإصلاح الفلحة معنى الفرق والتعاليق والركن

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

منه في عشرة من أهل الحصن ففعلوا العشرة مسوا وخيار التعيين الأولى في المنون عشرة أو خمسة

وَمِنْ عَشْرَةٍ فَعَلْنَا أَكْلَ لَكَ وَخِيَارَ التَّيِّبِينَ لِلْأَمْرِ بِكَ كَوْنًا عَلَى غَيْرِ الْبَأْسِ بِمَا جَازَ التَّيِّبُ لِرَبِّهِ وَاجْتَبَاكَ هَذَا

وغير خمسة فبقينا اقل لك وخيار العينين للام من يد بولسا على معنى اليد بولسا التي لا تجدك هذه
والذكر في عاتق الساء انما هذه الآلة العاجضة وقد ذكر في سورة الشورى الآية الثانية عشر

على الذين على معنى البقاء لقيام ذلك له المعادضة وقد يكون بمعنى الشرط والله تعالى أعلم على

لا يترك بالشيء وهذا أبو حنيفة ^{١٢} إذا قالت لزوجه طلقني فلك على الفطلة واحدة لا يجب
 أن لا يترك ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

ان الحكماء تفيد معنى الشرط فيكون التلخيص طرد الزعم المبالغ فيه كالمبالغة في الظن وباعتبار هذا

والاصل في العوايا اذا اغصبت ثوباني منديل او ثوباني صرة او ثوباه جميعا في الكلمة تستعمل في الزمان و

العلم اذا سمعت الزمان بان يقول انت طالع عافاك ابو يوسف ومحمد يستوي فذلك

والمسلمون في كل زمان غير انهم لم يزلوا يجمعون الطلاق كما طلع الفجر في كل حين من جميع اوقات الدنيا

والله الاخذ فتبع الطارق كما طلع الفجر واذا لم يكن كذلك لم يقع الطلاق في حرام البعد على سبيل الامكان

لا يجوز ان يقع الطلاق بالبرء لعدم الراجح له ولو تواتر النكاح صحته ومضاهيها في وقوع الطلاق

[illegible]

و بعد از آنکه این کتاب را در دست خود گرفتم و به نظر خود دیدم که این کتاب یکی از بهترین و جامعترین کتب است که تاکنون در ایران چاپ شده است و امیدوارم که با مطالعه این کتاب شما نیز به این نتیجه برسید.

الآن يكون على كل من يملك من الممتلكات ما يلي:

لا اله الا الله محمد رسول الله

والله اعلم بالصواب

على خلاف في جميع الاماكن وباعتبار معنى الشريعة فلما اختلف على فعل واختلف الى مان او مكان
 الفعل ما يتم منافع من كون الفاعل في ذلك الزمان والمكان وان كان الفعل يتعد الى محل البعد
 الخارج في ذلك الزمان والمكان لان الفاعل ما يحقق بانه واثر في المحل قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير اذ قال
 ارستمك في المسجد فاذا شئت وحيث البيع والشئوم خارج المسجد حيث لو كان الشئ خارج المسجد
 في المسجد حيث لو كان صريحا وشيئا في البيع وكذا لا يشترط كون المضر والمشتري في البيع لا يشترط كون
 والشئ فيه ولو كان قتلته في يوم الخميس فكذلك في يوم الخميس حيث لو كان الشئ خارج المسجد
 يوم الجمعة لا يثبت ولو دخلت الكعبة في الفعل فحينئذ في الشرط لا يثبت اذا كانت طالو في دخولك الدار فهي
 فارتفع الطاروق ودخل الدار ولو كانت طالو في حيزتها كان كالتحيز في وقوع الطاروق في الحال
 الطاروق والتحيز في الجامع ولو كانت طالو في محلي يوم لم تطلو حتى تطلع الفجر ولو كان في محلي يوم اركان
 في الليل وقع الطاروق عند غروب الشمس من الغد لوجود الشرط وان كان في اليوم تطلو حين يتجلى من
 الساعة وفي الزيادة لو كانت طالو في مشية الله تعالى وفي ارادة الله تعالى كان ذلك بمعنى الشرط
فصل في ابقاء الالفاظ في وضع اللغة ولهذا اتفق الاثمان وتحقيق هذا ان المبيع اصل
 البيع والتمس شرط فيه ولهذا المعنى هلاك البيع بوجوب ارتفاع البيع دون هلاك المثل الذي ثبت هذا
 فنقول لاصل ان يكون البيع ماصقا باصل ان يكون الاصل ماصقا بالبيع فاذا دخل
 حرا لبا في البلد في باب البيع دل ذلك على انه تبع ماصق لاصل فلا يكون مبيعا فليكن ثمنه على هذا
 اذ ان ثبت ثمنك هذا العبد كمن الخطية ووصف ما يكون الكرم ما يجوز الاستبدال به قبل القبض
 بعت كمن الخطية ووصف ما يجوز الكرم ما يكون العقد سميلا لا يصح لامر لا يوقع على ما في قوله لانه قال

على خلاف في جميع الاماكن وباعتبار معنى الشريعة فلما اختلف على فعل واختلف الى مان او مكان
 الفعل ما يتم منافع من كون الفاعل في ذلك الزمان والمكان وان كان الفعل يتعد الى محل البعد
 الخارج في ذلك الزمان والمكان لان الفاعل ما يحقق بانه واثر في المحل قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير اذ قال
 ارستمك في المسجد فاذا شئت وحيث البيع والشئوم خارج المسجد حيث لو كان الشئ خارج المسجد
 في المسجد حيث لو كان صريحا وشيئا في البيع وكذا لا يشترط كون المضر والمشتري في البيع لا يشترط كون
 والشئ فيه ولو كان قتلته في يوم الخميس فكذلك في يوم الخميس حيث لو كان الشئ خارج المسجد
 يوم الجمعة لا يثبت ولو دخلت الكعبة في الفعل فحينئذ في الشرط لا يثبت اذا كانت طالو في دخولك الدار فهي
 فارتفع الطاروق ودخل الدار ولو كانت طالو في حيزتها كان كالتحيز في وقوع الطاروق في الحال
 الطاروق والتحيز في الجامع ولو كانت طالو في محلي يوم لم تطلو حتى تطلع الفجر ولو كان في محلي يوم اركان
 في الليل وقع الطاروق عند غروب الشمس من الغد لوجود الشرط وان كان في اليوم تطلو حين يتجلى من
 الساعة وفي الزيادة لو كانت طالو في مشية الله تعالى وفي ارادة الله تعالى كان ذلك بمعنى الشرط
فصل في ابقاء الالفاظ في وضع اللغة ولهذا اتفق الاثمان وتحقيق هذا ان المبيع اصل
 البيع والتمس شرط فيه ولهذا المعنى هلاك البيع بوجوب ارتفاع البيع دون هلاك المثل الذي ثبت هذا
 فنقول لاصل ان يكون البيع ماصقا باصل ان يكون الاصل ماصقا بالبيع فاذا دخل
 حرا لبا في البلد في باب البيع دل ذلك على انه تبع ماصق لاصل فلا يكون مبيعا فليكن ثمنه على هذا
 اذ ان ثبت ثمنك هذا العبد كمن الخطية ووصف ما يكون الكرم ما يجوز الاستبدال به قبل القبض
 بعت كمن الخطية ووصف ما يجوز الكرم ما يكون العقد سميلا لا يصح لامر لا يوقع على ما في قوله لانه قال

على خلاف في جميع الاماكن وباعتبار معنى الشريعة فلما اختلف على فعل واختلف الى مان او مكان
 الفعل ما يتم منافع من كون الفاعل في ذلك الزمان والمكان وان كان الفعل يتعد الى محل البعد
 الخارج في ذلك الزمان والمكان لان الفاعل ما يحقق بانه واثر في المحل قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير اذ قال
 ارستمك في المسجد فاذا شئت وحيث البيع والشئوم خارج المسجد حيث لو كان الشئ خارج المسجد
 في المسجد حيث لو كان صريحا وشيئا في البيع وكذا لا يشترط كون المضر والمشتري في البيع لا يشترط كون
 والشئ فيه ولو كان قتلته في يوم الخميس فكذلك في يوم الخميس حيث لو كان الشئ خارج المسجد
 يوم الجمعة لا يثبت ولو دخلت الكعبة في الفعل فحينئذ في الشرط لا يثبت اذا كانت طالو في دخولك الدار فهي
 فارتفع الطاروق ودخل الدار ولو كانت طالو في حيزتها كان كالتحيز في وقوع الطاروق في الحال
 الطاروق والتحيز في الجامع ولو كانت طالو في محلي يوم لم تطلو حتى تطلع الفجر ولو كان في محلي يوم اركان
 في الليل وقع الطاروق عند غروب الشمس من الغد لوجود الشرط وان كان في اليوم تطلو حين يتجلى من
 الساعة وفي الزيادة لو كانت طالو في مشية الله تعالى وفي ارادة الله تعالى كان ذلك بمعنى الشرط
فصل في ابقاء الالفاظ في وضع اللغة ولهذا اتفق الاثمان وتحقيق هذا ان المبيع اصل
 البيع والتمس شرط فيه ولهذا المعنى هلاك البيع بوجوب ارتفاع البيع دون هلاك المثل الذي ثبت هذا
 فنقول لاصل ان يكون البيع ماصقا باصل ان يكون الاصل ماصقا بالبيع فاذا دخل
 حرا لبا في البلد في باب البيع دل ذلك على انه تبع ماصق لاصل فلا يكون مبيعا فليكن ثمنه على هذا
 اذ ان ثبت ثمنك هذا العبد كمن الخطية ووصف ما يكون الكرم ما يجوز الاستبدال به قبل القبض
 بعت كمن الخطية ووصف ما يجوز الكرم ما يكون العقد سميلا لا يصح لامر لا يوقع على ما في قوله لانه قال

فصل

فصل

أما في مقدم فإذن فالت حرفة على الخبر الصادق لمكون الخبر مالم يصحها بالقديم فلا يخرجها
 لا يستحق ولو قال إن خبرتي إن فلا تاقدم فالت حرفة على مطلق الخبر فلو أخذه بكذا يستحق
 لا جرمه أن خبرتي من الدار إلا ياذي فالت كذا يحتاج إلى الإذن كالمرة إذا لم يستحق خروج مالم يصحها
 فلو خرجت في المرة الثانية بدون الإذن طاعت ولو قال إن خبرتي من الدار إلا أن الإذن لك وقد
 خرجت فلو خرجت فلو خرجت في الزيادة إذا قال أنت طالعي عشة الله تطالبها
 أهية تعالو وحكمه تظن **فصل** في وجوه البيان البيان على سبعة أنواع بقرروها بيان

فصل
 في وجوه البيان
 البيان على سبعة أنواع
 بقرروها بيان

وبيان ضرورة وبيان حال بيان عطف وبيان تبديل ما لا أول فغير أن يكون معنى اللفظ
 ظاهر النكتة يحتاج غيرهم من المراجع إلى الظاهر من رجم الظاهر بيان ومثاله إذا قال أفلا
 على يقين حطبة بغير البلد الف من عند المبدأ فانه يكون بيان تقريره أن المطلق كان محمداً على
 البلد فغير مع حال الدولة الغير فإذن ذلك فغير بيان وكذلك لو قال فلان عند الف فغير
 كلمة عند كانت باطلا فغيره لا طاعة مع احتمال إرادة الغير فإذا قال ودعية فغير رجم الظاهر بيان

فصل
 في وجوه البيان
 البيان على سبعة أنواع
 بقرروها بيان

فصل واما بيان التفسير فهو الذي كان اللفظ غير مكشوف والمراد فكشفه بيان مثاله إذا

قال فلان على شيء خمس الشيء أو على عشرة وينيف فغير السيف أو قال على درهم وفسر درهم
 مثلاً وحكم هذين النوعين من البيان أن يصر موصراً ومفصلاً **فصل** في بيان التفسير

فصل
 في وجوه البيان
 البيان على سبعة أنواع
 بقرروها بيان

واما بيان التفسير فهو أن يقع بيان معنى كلمة ونظير التعليق الاستثناء وقد اختلف الفقهاء
 في الفصلين فقال أصحابنا هم المعلق بالشرط عيب عند وجود الشرط لا قبله وقال الشافعي في التعليق
 في الحال لأن عدم الشرط مانع من حكمه وهذا الخلاف يظهر فيه إذا قال لأخيت إن تزوجت فالت

فصل
 في وجوه البيان
 البيان على سبعة أنواع
 بقرروها بيان

فصل
 في وجوه البيان
 البيان على سبعة أنواع
 بقرروها بيان

[illegible]

[illegible]

۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely belonging to a previous owner or reader.

الحديث في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى صار على ثلاثة أقسام قسم صحيح من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقسم من غيره لا يشبهه وهو التواتر وقسم فيه ضرب شبهة وهو المشبه
وقسم فيه احتمال المشبه وهو الحاد والثنائي لثقله جلاء عن جماعة لا يتصور توافق على الكفر ثم وانضم
هكذا مثله نقل القرآن وعند الروايات ومقتضى الرواية والمشهور كان أوله كما لا يخفى واستمر في المعنى الثاني للشارح
ونفسه لا ينفصل فصار كالتواتر حتى قيل بذلك وذلك من حيث هو العلم بالحق في التواتر بوجه العلم
القطعي فيكون ذلك هو المشهور بوجه العلم بالحق وبما لا يخفى ولا يخفى بين العلماء في لزوم العلم بالحق في العلم بالحق
فقد قيل في الحديث ما نقله في رواية واحدة ولا يصح قلل عددنا لم يبلغ حد المشهور وهو بوجه العلم
في الاحتكام الشرعي بغير السلم الراوي وعدلته وضبطه وعقله واتصل بك ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
لهذا الشرط ليراد في الأصل ضمان معرفة العلم والاجتهاد كالحال في الأدلة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن
وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل ومثلهم رضي الله عنهم فإذا اجتمعت عندك روايتهم عن رسول
صلى الله عليه وسلم في العمل بدينهم أو في العمل بالقياس في هذا وفي غير ذلك كان عينه سؤي فسله فقل
القياسية ويدون حديث تاجي القياس في مسألة الحلاوة وترك القياس في رواية عن عائشة حديث القوي وترك القياس في
أو القياس ان لا يكون تاما لان على نفس الطهارة هي خروج النجاسة
عن مسعود بن ثعلبة بعد السلم وترك القياس في القسم الثاني لرواه هم المروءون بالخط والعمال دون
الاجتهاد والقوي كان هرة وانس بن مالك فإذا اجتمعت روايتهم عندك فان وافق الخبر القياس في الاحتكام
العمل وان خالفه كان العمل بالقياس والاشكال ما في رواية عن حماد بن عمار في رواية عن عائشة
عن ابن مسعود بن ثعلبة في مسألة القياس في رواية عن عائشة في رواية عن عائشة في رواية عن عائشة في رواية عن عائشة
بالقياس واعتبار اختلاف الروايات في شرط العمل بخبر واحد لا يكون في الفاتحة كالمشهور ودون كون

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing additional commentary on the main text.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, likely concluding the text or providing further remarks.

هذا الحديث يدل على صحة ما رووه عن الصادق عليه السلام في قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله

الظاهر على المسلم كذاكم الاما ديت بعد فاذا رويكم عن حديث فاعرفوا انكم انتم الله فاما
فانتم من الله فاعرفوا ذلك فيما روي عن علي بن ابي طالب انه قال كان الرواية على لسانه اقسام في
مخلص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرف معنى كلمة ولا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
ومتفق لم يعرف فافقه قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
الناس لهذا الحديث وعرض الخبر على الكتاب السنة المشهورة في الكتاب في حديث من الذكر في قوله
من ذكره فليسوا بغيره على الكتاب في قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
ليست بغيره الا لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
وكذلك قوله على السلام يا امرأة تحت فيفها اغبر ان وليها ما كاحها اطل باطل باطل خرج مخالفا
فلا تعضلوه ان ينكر او اواجه فان الكتاب يوجب تحقيق الكاح منهن مثال العرض على الخير المشهور رواية
القضاء بشاهد ومين فانه خرج مخالفا لقوله على السلام السنة على المدعي والمدين على من كره واعتبار
للعنف قلنا خير الواحد لخرج مخالفا للظاهر لا يملك به ومن صور مخالفة الظاهر عدم اشتغال الخبر فيما يع
الصلح والصدى الاول الثاني لا يملك به من التقصير في متابعة السنة فاما المدعي والخير مع شدة
الحاجة وعموم المتكلمين ذلك علامة عدم صحته ومثاله في الحكايات في الخبر لا يملك به من كره واعتبار
بالرضاع الطاهر جائز ان يقع على غيره ويتزوج اختها ولو اخبره ان العقد كان باطلا بحكم الرضا لا يقبل
وكذلك اذا حدثت لمرأة موت زوجها او طلاقه ياها وهو غائب وان تقع على غيره ويتزوج بغيره ولو
عليه القبلة فخير واحد عن صاحب العمل ولو وجد له حاله فخير واحد عن النجاسة لا يملك به

هذا الحديث يدل على صحة ما رووه عن الصادق عليه السلام في قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله
الظاهر على المسلم كذاكم الاما ديت بعد فاذا رويكم عن حديث فاعرفوا انكم انتم الله فاما
فانتم من الله فاعرفوا ذلك فيما روي عن علي بن ابي طالب انه قال كان الرواية على لسانه اقسام في
مخلص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرف معنى كلمة ولا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
ومتفق لم يعرف فافقه قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
الناس لهذا الحديث وعرض الخبر على الكتاب السنة المشهورة في الكتاب في حديث من الذكر في قوله
من ذكره فليسوا بغيره على الكتاب في قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
ليست بغيره الا لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله فاعرفوا انكم انتم الله فاما
وكذلك قوله على السلام يا امرأة تحت فيفها اغبر ان وليها ما كاحها اطل باطل باطل خرج مخالفا
فلا تعضلوه ان ينكر او اواجه فان الكتاب يوجب تحقيق الكاح منهن مثال العرض على الخير المشهور رواية
القضاء بشاهد ومين فانه خرج مخالفا لقوله على السلام السنة على المدعي والمدين على من كره واعتبار
للعنف قلنا خير الواحد لخرج مخالفا للظاهر لا يملك به ومن صور مخالفة الظاهر عدم اشتغال الخبر فيما يع
الصلح والصدى الاول الثاني لا يملك به من التقصير في متابعة السنة فاما المدعي والخير مع شدة
الحاجة وعموم المتكلمين ذلك علامة عدم صحته ومثاله في الحكايات في الخبر لا يملك به من كره واعتبار
بالرضاع الطاهر جائز ان يقع على غيره ويتزوج اختها ولو اخبره ان العقد كان باطلا بحكم الرضا لا يقبل
وكذلك اذا حدثت لمرأة موت زوجها او طلاقه ياها وهو غائب وان تقع على غيره ويتزوج بغيره ولو
عليه القبلة فخير واحد عن صاحب العمل ولو وجد له حاله فخير واحد عن النجاسة لا يملك به

هذا الحديث يدل على صحة ما رووه عن الصادق عليه السلام في قوله لا يزوجكم الله من غير ما رزقكم الله

[illegible][illegible]

وذلك ما هو كذا في كل شيء من هذه المسئلة ليست بمجموعة ايضا المسئلة التي هو اليه والاصل المذكور في المثال الثاني

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

ولو وجدناه فأنه عدل له نجس لا يجوز له التوضي به بل يتم وعلى اعتبار أن العمل بالباطل...

قلنا إن الشبهة بالحل القوي والشبهة في الظاهر هي مقتضى اعتبار أن العمل بالباطل...

أدله على جارية أئمة لا يجدون قال على أنها على ما لم يثبت في الولد من شبهة المالك...

ثبت بالقصر في ماله لابن قال عليه السلام أنت مالك كمالك في حقيقته اعتبار طه في الحل والحر...

في ذلك الصلوة وطى ابن جارية أئمة يعبر عنه في الحل والحر حتى لو قلنا فيقتل في الحل...

ثبتت لها على جارية لا يجوز لأن شبهة المالك في مال لا يثبت له بالقصر واعتبر به ولا يثبت...

الولد وإن ادعى أنه قد انقضت العدة من عند الجهد فإن كان للتعاض من الكسب...

الشيء وإن كان من السنين قبل النكاح الصالحه من جهة من القياس الصحيح ثم انقضت القياس...

الجهد يخرج به الجارية لا يبرء من القياس بل يبرء من القياس...

ظاهر من كسبه يدينه بل يقيم ولو كان معه ثوبان ظاهر من كسبه يدينه بل يقيم...

لشؤه يبدل بغيره إليه فيثبت هذا العمل بالرائي أن يكون عند انقضاء دليله وشعره...

تجربه بالعمل لا يستغنى ذلك عن التجربة ويان فيه ما إذا جري من التبين وصل إلى الظاهر...

عند العزم على التبين لا يجوز له أن يصيب البصر بالآخر لأن الأول ذلك العمل...

مخالفة ما إذا جري في القبلة ثم تبدل إليه وقع تجربه على وجه التجربة...

الحكم بغيره نسخ النص في هذا ما سأل الحكم بغيره نسخ النص في هذا ما سأل...

في القياس فصل القياس حجة من الحجج العمل عند عدم ما في دليله في الجاهة...

الأخبار والآثار في الأصول والسلام لها من جعل في القصة بعد ذلك...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... قوله في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

قال فان لم يجد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يجد قال الجاهل يد رايي فقصوه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال الله الذي وفق رسول الله على ما يحب برضاة وزوي ان امرأة خثمية انت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كان شيخا كبيرا له زوجة وهو لا يستدعي على ان احله او يني
ان احج عنه قال علي السلام الهيت لو كان علي اديك دين فقصيت له اما ان تخرج بك فقالت بلى فقال علي
فدين الله اخروا ولي الحق رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج في حق الشيخ الفاني بالحق والالية واسأل الله موت
في الجوار وفي القبر وهذا هو القياس روي بن الصباغ وهو ينادي ايمان الشافعي في كتاب المسبي
عن قيس بن طلحة بن علي انه قال جاور رجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال باني الله ما روي من الحديث ذكره بعد ما
فقال هل هو لا يصنع منه وهذا هو القياس وسئل ابن مسعود عن تزويج امرأة ولم يسم لها مهر او قدمت
عنها زوجها قبل الدخول استعمل شهرتها قال اجتهدي فيه برائي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ
فمن ابن ام عدي فقال رباطا من اكلها ولا فاس بها ولا شطط **فصل** في شروط صحة القياس خمسة
ان لا يكون في مقابلة النص الثاني لا يتضمن تعبير حكيم من احكام النص الثالث ان لا يكون البعد حكما
لا يعقل معناه والابع ان يقع التعليل كما في قوله لا امر لغوي الخامس ان لا يكون الفرج منصوبا عليه وسأله
القياس في مقابلة النص فيما حكى ابن الحسن بن زياد وسأله عن الحق في الصلوة فقال انقصت الطهارة قال
السائل لو قدمت محض في الصلوة لا ينقص به الموضوع ان قدمت المحض اعظم حجة فكيف يستقص
بالحق فهو من هذه مقابلة النص هو حديث الامير المكي في عهده سؤا وكذلك اذا قلنا جازح المرأة
فيكون الامانة كان هذا كما بمقابلة النص هو قوله صلى الله عليه وسلم لا يسل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان
تساوق ثلثة ايام وليا لها الا معها ابوها او زوجها او زوجها محرم منها او مثالا للثاني وهو ما يتضمن
تفسيره

هذا هو القياس وهو الذي وفق رسول الله على ما يحب برضاة وزوي ان امرأة خثمية انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كان شيخا كبيرا له زوجة وهو لا يستدعي على ان احله او يني ان احج عنه قال علي السلام الهيت لو كان علي اديك دين فقصيت له اما ان تخرج بك فقالت بلى فقال علي فدين الله اخروا ولي الحق رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج في حق الشيخ الفاني بالحق والالية واسأل الله موت في الجوار وفي القبر وهذا هو القياس روي بن الصباغ وهو ينادي ايمان الشافعي في كتاب المسبي عن قيس بن طلحة بن علي انه قال جاور رجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال باني الله ما روي من الحديث ذكره بعد ما فقال هل هو لا يصنع منه وهذا هو القياس وسئل ابن مسعود عن تزويج امرأة ولم يسم لها مهر او قدمت عنها زوجها قبل الدخول استعمل شهرتها قال اجتهدي فيه برائي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن ابن ام عدي فقال رباطا من اكلها ولا فاس بها ولا شطط

٢٥

من السافرة مع شخصين فكان السافرة مع غيرها وفرضت الحريم على الامير سوارا كانت مع الرجل اوتت المرأة الابنية او غيرها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

المشرك في الفضل يعقل بعينه فاستحق العقوبة في الآخرة وعمل هذا في الحي بالمشافه في قتله بحسب
 صفة الميراث في غير متاعه في الظاهر والظاهر ان اذا وقع النكاح في الفلانة لان النكاح لا يثبت الا
 بغير متاعه وبما لا يملكه الا بالشرع والشرع لا يملك الا بالشرع والشرع لا يملك الا بالشرع
 الا ان كان في النكاح غير متاعه وبما لا يملكه الا بالشرع والشرع لا يملك الا بالشرع
 الا ان كان في النكاح غير متاعه وبما لا يملكه الا بالشرع والشرع لا يملك الا بالشرع

الباشا هذه المعنى فكون سارة بالفتح علة هذا المعنى لم يوضع له في اللغة ولا دليل على ما أخذوا به
القياس ان الهمزة في الفرس لم يوضع في اللغة ولا دليل على ما أخذوا به

لا يملك في الغربة ما كان له في العلة ولا من هذا النوع الذي لا يملك في الغربة وذلك لأن الشرع جعل السر
 في العلة والسر في الغربة فلو كان السر في الغربة لكان السر في العلة ولا يملك في الغربة ما كان له في العلة
 سببا للتمتع من الحكم فلو كان السر في الحكم سببا للتمتع من الحكم لكان السر في الحكم سببا للتمتع من الحكم
 لا يملك في الغربة ما كان له في العلة ولا من هذا النوع الذي لا يملك في الغربة وذلك لأن الشرع جعل السر
 في العلة والسر في الغربة فلو كان السر في الغربة لكان السر في العلة ولا يملك في الغربة ما كان له في العلة

والظاهر ان لا يجوز بالقياس على حكم القتل لوجام المقتصر على الايعام يستلزم للايعام بالقياس على القصر
 فان لم يكن بالقياس على القصر لوجام المقتصر على الايعام يستلزم للايعام بالقياس على القصر
 فان لم يكن بالقياس على القصر لوجام المقتصر على الايعام يستلزم للايعام بالقياس على القصر
 فان لم يكن بالقياس على القصر لوجام المقتصر على الايعام يستلزم للايعام بالقياس على القصر

[illegible]

من كثر الحزن والهم
يكثر له الغم والحزن
والغنى يذهب به
والفقر يتركه
والعزلة تتركه
والجور يتركه
والظلم يتركه
والفساد يتركه
والشر يتركه
والنفاق يتركه
والخيانة يتركه
والكفر يتركه
والبدعة يتركه
والحسد يتركه
والأذى يتركه
والإثم يتركه
والذنوب يتركه
والسيئات يتركه
والله أعلم

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة
في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة
في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة

هذا كان العمل بالنوع الرابع منزلة الركعة الثالثة منزلة الشهادة للمستور
ان شاء الله ذكر من الامام والفرق بين هذا وبين الامام
انما هو في القياس بين الامام والقول في الركعة الثالثة منزلة الشهادة
والعاقبة كما لا يخفى فوعان هذا مع الوصف الثاني من حكمه وشالته في قوله صديقه الفطر جبت
عونه ليله الفطر قلنا لا نسلم وجوبها بالعرف بل عندنا يجب بان يكون له ولي عليه كذلك اذا قيل قد لا يكون في
الذمة فلا يقطع بهذا ان النصاب كان من قلنا انما بان قد الزكوة واجبة الذمة بل داؤه وجب بان
فلا يقطع بالانكشافين بعد المطالبة قلنا لا نسلم بان الادب وجب صلو الدين بل من المنع حتى يخرج عن هذا الحالة
من قبله حكمه وكذلك انما في السجدة في بالادب فثبت تسليمه كالقبول قلنا لا نسلم بان التسليم فثبت
في الغسل في طالة الفعل في محل الفرض زيادة على المفروض كطالة القيام والقرعة في باب الصلوات غير ان الاطالة
باب الغسل لا يتصور الا التكرار لا استيعاب الفعل كل العمل ومثله يقول في باب السجدة ان طالة السجدة بطريق
وكذلك يقال التقابض في مع الطعام بطعام شرط كالنقص قلنا لا نسلم بان القياس شرط في باب القبول بل الشرط
تعيينه كما يكون في مع النسبة بالنسبة غير ان القبول لا يعين الا بالقيض عندنا واما القول بموجبه الحالة ونها
كون الوصف انما هو بان معلو طاعة ما اذه العمل وشالته لم يوجب في باب الوضوء فلو لم يوجب في الغسل لان العمل
في المحل بعد قلنا لا في محله لا طاعة فلو لم يوجب في محله لا طاعة لان العمل وشالته لم يوجب في باب الوضوء فلو لم يوجب في الغسل لان العمل
صوم فرض فلا يجوز بدون التعيين كالتصاوم قلنا صوم الفرض لا يجوز بدون التعيين الا الله وجد التعيين
هنا من جهة الشرع ولان طاعة صوم رمضان لا يجوز بدون التعيين من العبد كالتصاوم قلنا لا يجوز بدون
التعيين لان التعيين لم يثبت من جهة الشرع في القضاء فاذ كان يشترط تعيين العبد هنا وجد التعيين
من جهة الشرع فلو لم يثبت طاعة التعيين العبد لم يثبت طاعة العمل فلو لم يثبت طاعة العمل فلو لم يثبت طاعة العمل

في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة
في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة
في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة

في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة
في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة
في الصلاة بعد ركعة الشاهقة عليه والركعة الثانية منزلة الشهادة

فوق

ويسمى الواسطة علة مثاله فتح باب طبل والفقير حبل قتل العبد فانه سبب للتلقي بواسطة قتل
 من الذبابة والظير والعبد السبب العلة لم اجتمع ايضا في الحكم الى العلة دون السبب اذا اعتدلت
 الى العلة فيضاف السبب في هذا قال الصانع اذا دفع السكين الى الصبي فقتله به نفسه لا يصح
 ولو سقط من يده الصبي فقتله به نفسه او على نفسه فقتله او على قاتله فقطع علم
 ومات لا يضمن ولو ولد انسانا على يد الغريم فقتله او على نفسه فقتله او على قاتله فقطع علم
 الطريق لا يوجب ضمان على الدال وهذا بخلاف الوديعة اذ ادان السارق على الوديعة فقتلها اودل
 الحرم غير على صيد الحرم فقتله لان وجوب الضمان على الوديعة باعتباره ترك الحفظ الواجب عليه
 لا بالدلالة وعلى الحرم باعتباره ان الدلالة لا تجوز احراره بمنزلة من الطيب ليس الخط فيضمن
 المخطو لا بالدلالة الا ان الجناية انما يتقرر بحقيقة القتل فاما قبله فلا يجوز ان ارتفاع
 اثر الجناية بمنزلة الاندمال في باب الجراحة وقد يكون السبب العلة فيضاف الحكم اليه ومثاله
 فيما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لانه لما ثبتت العلة بالسبب فيكون السبب
 معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه ولهذا قلنا اذا ساق دابة فالتلف شيئا ضمن المشاؤون
 لا يشهد اذا تلف بشهادته ما لا فطر بطلانها بالرجوع ضمن لان سير الدابة فيضاف
 لسوق وقضا القاضي بضياف الشهادة لما ان له لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور الحبس بها
 لعبد عند فصارك المحبور في ذلك بمنزلة البهية يفعل السائق ثم السبب يقيم مقام العلة
 عند تعذر الاطلاع على حقيقة العلة تيسير الامر على المكلف ويسقط به اعتبار العلة ويكفي الحكم
 في السبب ومثاله في الشرعيات النوم الكامل فانه لما اقيم مقام الحدث سقط اعتبار حقيقة

5

مجلس المدینۃ العلمیۃ

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم

مکتبہ اسلامیہ دارالافتاء دارالحدیث

فلا تبادى بالمال

...

نظامیہ کے سربراہان

وزیر خارجہ

تبرکات اللہ علیہ

والنواحي

د. محمد صالح المنجد

اصفاة النعم

• جہانگیر

الوقت بالغافي ذلك البحر أو كان كافرا في الوقت مسا في ذلك البحر أو كانت عائنة أو يساء أو لا

ظاهر في ذلك الخبر وسبب الصانع وعلى هذا جميع صور حدوث الهيئته في آخر الوقت على العكس بان يحدث اوتفا

أَوْجِبُونَ مَسْتَوْعِينَ أُولَئِكَ الَّذِينَ عَسَقَتْ عَنْهُمُ الصَّلَاةُ وَلَوْ كَانُوا مَسَاوِيرَ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَعَهُمْ لَمْ يَصِلْ

وكان يقيم في ذلك الوقت مسافر في الخريف في رعيته وبيان اعتبار منقه ذلك الخبر ان ذلك الخبر ان كان كذا

الوظيفة كإسالة لا يخرج عن هذه بآداءها في الأوقات المذكورة ومثاله فيما قبله إلّا آخر الوقت ² في الكمال ولا يصير الوقت
إلى ثقل لتعوز الوظيفة كالماء وعدم الخوض فيه بقدره ³

بطالع الشمس وذلك بعد خروج الوقت فيقصر الويد نصف الكمال فإذا طلع الشمس أثناء الصلوة بطل الفرض لأنه لا يمكنه

الصلوة لا يوصف التقصيران باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصا كما في صلوة العصر فإن آخر الوقت
 انتهى باعتبار نقصان الوقت وقد لا يكاد الكمال يسيران في الوقت في غير نصفه ^{باعتبار} ^{باعتبار} ^{باعتبار}

احرار الشمس والوق عندة فاسد قوت الوطيفة بصفة النقصان وهذا وجه القول بالخوار عندة مع
ان النقص لكونه غمرا لا مستطافا ١١٢
ان الاجل لغز الوطيفة والسياسة بصفة

الوقت والطريق الثاني ان يجعل كل من احدى الوقت سبيلاً على طريق الاستقلال فان القول فيه قول باطل في السبيل
ان كراهية الامانة او الكرامة؟
عسكن كل جزء سبيلاً على طريق الاستقلال

المسألة بالشعر ولا يلزم على هذا تضاعف الوجهان في الجزء الثاني أعانت عين ما أتته في الجزء الأول وكان
لأن الوجه الأول إذا صار يسيرا فصارا نادفوا الوجه نادفوا في ابتغال السبيبة فيكون سبيبة ابتغال

زارادق العلل وكثرة الشهور في باب الخصومات ونسب جواب الصوم شهور الشهور لقوله الخطأ عند شهور الشهور
 ١٢٠٠ قوله من غير الشهور ١٢٠٠

محبوباً إلى الله وسعيه إلى كونه ملكاً للنصاب الذي حقيقته أو كما أو بعثنا وجوباً لبيت العجل في بلادنا
 لصلواته عليه السلام من البيت وللاضاعة من بيت الرب ٢١

وجوب الحج البيت لإضافته إلى البيت وعدم تكرار الوضيفة في العمر وعلى هذا الوجه قبل وجود الاستطاعة ينوب
 النبي عن البيت

في نسخة الاسلام لم يوجب السب فارقا في الزكوة قبل وجود النصاب لعدم السب وسب وجوب صدقة الفطر اس
لانه سب وتجب الزكوة قبل وجوب السب قبل وجوب الزكوة

ورنه وليا عليه السبعين التجيل حتى جاز له هاقيل يوم الفطر وسبب حب الجليل لاداعي الماسية
 لوجود الرب وهو الان

وجوب الرجوع إلى الأصل في الزيادة فكانت تامة حكما وسبب وجوب الرجوع إلى الأصل في النقص لهذا
 سبب وجوب الرجوع إلى الأصل في الزيادة فكانت تامة حكما وسبب وجوب الرجوع إلى الأصل في النقص لهذا
 سبب وجوب الرجوع إلى الأصل في الزيادة فكانت تامة حكما وسبب وجوب الرجوع إلى الأصل في النقص لهذا

وَصَوَّعُوا عَلَيْنَ وَجِبِ الْأَصْلَةِ وَالْأَصْلُ عَلَى مَنْ لَا صَلَوةَ عَلَيْهِ وَكَانَ الْبَعْضُ سَبَبَ الْحَرِّثِ وَوَجِبَ الصَّلَاةُ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الصفحة ١٥١ الفصل ١٥١

1950

[illegible]

ما هو المقصود من الجهاد وحكمه ان يتبادر الى ذهنه ولا يعاقب بتركه والمقتل والتطبيع نظيران

العربية هي القصد اذا كانت في غاية الوكادة وله زائد ان العزم على الوطى عود في باب الظاهر لا كالمجرب في ان
موجود عند قيام الدلالة ولهذا لو لم يكن يكون خالفوا في الشرح عبادة الزمان من الاحكام ابتداء سميت
لأنها في غاية الوكادة كوكادة سببها وهو كون الامر مفترض الطاعة بحكمه انه لثنا ونحن عميده واقسام العربية فاذا ذكر

من الغرض والواجب له الرخصة فجاء عن اليسر السهولة وفي التخرج صرف الامور عن اليسر بواسطة عذري المكلف

والمعنى يختلف باختلاف اسباب الجهاد في العباد وفي العاقبة تنول الى تعيين احد من رخصة الفعل مع
بمنزلة الحق باب الجنابة وذلك في الجوام كالمعنى على اللسان مع اطمينان القلب عند الاكل وهو سبب اليق
عليه السلام وتلافى ما للمسلم قتل النفس لما هو حكمه ان يصبو حتى يشكركن ايجز لا امتناع عن الحرام
انتهى الشارع والنع الثاني تغيير رخصة الفعل بان يصير مباحا في شبهة قال الله تعالى انما حرم الفواحش ما ظنر

على الميتة وشرب الخمر وحكمه ان لو منع عن قتله لم يمت حتى قتل يكون اما ما امتناعه عن المباح وصار كقتل نفسه

الاحتجاج بلا دليل النوع منها الاستدلال بعدم العلة علم الحكم مثاله التي غير ناقض لانه لو خرج من السيل

والاخ لا يفتقر على الريح لانه لا بد من ما سئل عن محمد بن ابي القاسم اص سئل قال لا ان الصبي رفع عنه القلم

قال السائل وجبت عليه ما سئل عن محمد بن ابي القاسم اص سئل قال لا ان الصبي رفع عنه القلم

لم يمت فلا بد ان لا يسيقطن السطح الا اذا كانت علة الحكم منحصرة في معنى فيكون ذلك للمعنى لانها الحكم

فيستدل باسقاطه على عدم الحكم مثاله ما روي عن محمد بن ابي القاسم اص سئل قال لا ان الصبي رفع عنه القلم

ولا قبض على الشاهد في مسألة شهرو القصاص اذا رجعوا لانه ليس بقاتل وذلك لان الغضب لازم لضمان

واقبل لا يوجب القصاص كذلك التمسك بالحال تسلي بعدم الدليل لوجود الشك لا يوجب نقاؤه

والفصل في وجوب القصاص كذلك التمسك بالحال تسلي بعدم الدليل لوجود الشك لا يوجب نقاؤه

والفصل في وجوب القصاص كذلك التمسك بالحال تسلي بعدم الدليل لوجود الشك لا يوجب نقاؤه

والفصل في وجوب القصاص كذلك التمسك بالحال تسلي بعدم الدليل لوجود الشك لا يوجب نقاؤه

والفصل في وجوب القصاص كذلك التمسك بالحال تسلي بعدم الدليل لوجود الشك لا يوجب نقاؤه

والفصل في وجوب القصاص كذلك التمسك بالحال تسلي بعدم الدليل لوجود الشك لا يوجب نقاؤه

